



مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

الأزمة العراقية 2019 – 2020

استراتيجية الخروج

تشرين الثاني/ نوفمبر 2020



مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي- ACT الأعضاء الدائمون

قاصد محمود الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن	جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)
نظام بركات أستاذ العلوم السياسية- الأردن	محمد العدينات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن
مصطفى عثمان وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة في جنيف- السودان	عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي- الأردن
صباح الياسين أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق	حامد القويسي أستاذ العلوم السياسية في جامعة سواس في بريطانيا- مصر
عبد القادر عامر مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق)	

قائمة المحتويات

2.....	الملخص التنفيذي
5.....	مدخل
6.....	أولاً: خلفيات الأزمة وطبيعتها
7.....	ثانياً: توصيف الأزمة الحالية
11.....	ثالثاً: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها
14.....	رابعاً: سيناريوهات الأزمة
21.....	خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة
26.....	Executive Summary

الملخص التنفيذي*

في ظل ما شهدته الأزمة العراقية من تطورات واسعة ما بين عامي 2015 و2020، ارتأى فريق الأزمات العربي- ACT إعداد هذا التقرير حول الأزمة المستمرة والمتجددة، بعد أن أعدّ تقريراً سابقاً بعنوان "الأزمة العراقية إلى أين؟" في أيلول/ سبتمبر 2015، وقد سعى الفريق في هذا التقرير إلى التوصل لاستراتيجية واضحة تمثل خارطة طريق لخروج العراق من أزمته المستمرة منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، حيث يتناول التقرير خلفيات الأزمة وطبيعتها وتوصيفها، والأطراف المحلية والخارجية المؤثرة فيها وأبرز مصالحها، وسيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف فيها، ومن ثم الاستراتيجية المقترحة للخروج من الأزمة.

تعدّ الأزمة في العراق نمطاً من الأزمات المركبة التي تدخل في تفاصيلها عوامل دولية وإقليمية ومحلية، وتستند في مجملها إلى المعطيات الأساسية التالية: البعد الطائفي في النظام السياسي القائم على المحاصصة مع الاختلال الكبير في إدارة موارد الدولة بكفاءة وعدالة، والبعد الأمني في تداخل وتعارض أعمال الجيش والأمن الرسمي مع الميليشيات المسلحة، والتدخل الدولي والإقليمي في الشؤون العراقية بشكل مباشر وعبر قوى عراقية.

ويناقش التقرير التحولات الأساسية التي شهدتها الأزمة العراقية خلال عامي 2019-2020، وأبرزها اندلاع احتجاجات شعبية واسعة ومتنوعة طائفيًا ومناطقياً في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في مناطق نفوذ الأحزاب الحاكمة الرئيسية ذات العلاقة الخاصة مع إيران، وضعف دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والسيطرة على مصادر القوة العسكرية والأمنية، وعجز الحكومات المتعاقبة عن إدارة موارد الدولة والخدمات الأساسية فيها، وتعمق التدخل الإيراني والأمريكي المباشر عسكرياً وأمنياً في العراق بحجة محاربة تنظيم "داعش"، إضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يعدّ من أبرز المظاهر الفاعلة للأزمة.

تفجرت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في العراق منذ تشرين أول/ أكتوبر عام 2019، واستمرت خلال عام 2020 حتى في ظل أزمة كورونا والتحديات التي يواجهها المتظاهرون من هذا الوباء، وكان من أهم مطالبها: بناء بيئة سياسية بديلة غير طائفية، وتعديل الدستور وتغيير هيكلية مجالس المحافظات، واستقلال المؤسسة العسكرية واحتكارها وحدها للقوة المسلحة والسلاح، وتوفير الخدمات الأساسية في البلاد، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة نزيهة وفق قانون انتخاب وطني غير طائفي، وغيرها من المطالب.

ورغم عدد من المؤثرات التي أضعفت من قوة هذا الحراك الشعبي، إلا أنه استطاع تحقيق عدة نجاحات،

* For English Executive Summary Refer to the End of the Report... [click here](#).

أبرزها استمراره رغم الصعوبات، وتوزعه في مناطق العراق المختلفة، ونجاحه في إقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة جديدة (حكومة السيد مصطفى الكاظمي)، كما حافظت الاحتجاجات على سلميتها رغم كل العنف الأمني الذي واجهته.

ويعتقد التقرير أن ثمة أطرافاً داخلية وخارجية ذات تأثير أساسي في هذه الأزمة، ويخلص التقرير إلى أن سياسات واتجاهات القوى المحلية قد أصبحت انعكاساً لطبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية ومصالحها في العراق، الأمر الذي أضعف الإرادة الوطنية المستقلة، وجعل هذه الأطراف تواجه تحدياً كبيراً في قدرتها على حل الأزمة في حال لم تحدث توافقات دولية وإقليمية لإنهائها، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والجمهورية التركية، كما يخلص التقرير بعد تحليل مواقف وسياسات هذه الأطراف ومصالحها إلى أن تدخلاتها في الأزمة العراقية قد أدت إلى تعقيدات إضافية داخلية وخارجية للأزمة.

ويناقد التقرير السيناريوهات المتوقعة للأزمة، ويحددها بثلاثة سيناريوهات، هي: سيناريو الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي، وسيناريو تفاقم الأزمة سياسياً ومجتمعياً ومعيشياً، وسيناريو تحقيق التوافق الوطني والخروج من حالة الأزمة. وبعد مناقشة شروط تحقق كل واحد منها وأبرز تداعياته، يضع التقرير عدّة محددات لترجيح السيناريو المتوقع من بينها. ويخلص بعد دراسة هذه المحددات وإسقاطها على مسار الأزمة العراقية الحالية إلى أن الأزمة تبدو مرشحة للمراوحة بين السيناريو الأول (الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي) الذي يبقي احتمالات الانزلاق باتجاهات خطيرة قائمة وغير مستبعدة، وبين السيناريو الثالث (التوافق الوطني والخروج من الأزمة) والذي يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط المهمة التي تمّ ذكرها كي تتجه الأزمة باتجاهه.

ويطرح فريق الأزمات العربي- ACT في ختام التقرير استراتيجية للخروج من الأزمة، تنطلق من ضرورة معالجة ثلاث مشاكل أساسية تبتق عنها مشاكل في اتجاهات عدة، وهي: غياب التوازنات الطائفية بين الأحزاب والطوائف، والنفوذ الإيراني والأمريكي، والمشاكل المعيشية المتفاقمة في المجتمع، حيث يقدم التقرير توصيات عدّة في ثلاثة محاور رئيسة هي: المحور السياسي، والمحور الاجتماعي والاقتصادي، والمحور الأمني والعسكري.

ومن أهمّ هذه التوصيات: عقد مؤتمر وطني عراقي جامع يوحد الدولة والشعب العراقي بلا إقصاء للإسهام في وقف الاستنزاف الداخلي والخارجي للعراق وموارده وطاقاته. تعزيز سيادة الدولة العراقية على كل أراضيها الخالية من الوجود الأجنبي المسلح. الاتفاق على خارطة طريق محددة لإخراج العراق من هذه الأزمة

المستمرة والمتجددة. تطوير النظام السياسي ليكون نظاماً منفتحاً بلا محاصصة إثنية أو طائفية، وتوحيد الوزن السياسي للمواطنة العراقية بعيداً عن الدين والطائفة والعرق وغيرها. استعادة العراق لهويته الوحديوية العربية والإسلامية، والتخفيف من الهويات الفرعية الأخرى لتكون تحت هذه الهوية الجامعة مهما كانت مسمياتها. حلّ المليشيات المسلحة وضبط السلاح بين أيدي المدنيين بنظام متكامل. إعادة التموضع في العلاقات الخارجية العراقية، الإقليمية والدولية، بما يضمن للعراق الحفاظ على سيادته واستقلاله ولا يعيق تقدمه. ضرورة تهدئة الاحتقان الطائفي، ووقف الملاحقات الطائفية بتهم غير حقيقية مثل الإرهاب والاجتثاث والتعاون مع النظام السابق وما شابه. ضبط الموازنة العامة وتخفيض نفقات الدولة من النفقات الجارية والإدارية، والتوسع بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي إضافة إلى القطاعات الخدمية الرئيسية، وإعادة تنظيم القطاع النفطي في كل مراحل الإنتاج والتصدير بما يضمن استعادة السيادة الوطنية على هذا القطاع. مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتخفيف عبء البطالة المقنّعة في الجهاز الحكومي. وفي المحور الأمني والعسكري، إعادة بناء العقيدة الأمنية والعسكرية العراقية وفق مقومات العراق الفكرية والاجتماعية والتاريخية والحضارية. وقف أي تدخلات عراقية في الدول الأخرى، ووقف تعاون أي طرف عراقي مع أطراف تهدد أمن الدول الأخرى.

الأزمة العراقية 2019-2020.. استراتيجية الخروج

مدخل

يتناول هذا التقرير الأزمة العراقية للمرة الثانية، حيث صدر التقرير الأول من تقارير فريق الأزمات العربي- ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن بعنوان "الأزمة العراقية إلى أين؟" في أيلول/ سبتمبر عام 2015.

وفي ظل ما شهدته الأزمة العراقية من تطورات واسعة ما بين عامي 2015 و2020، فقد ارتأى الفريق إعداد هذا التقرير الجديد حول الأزمة المستمرة والمتجددة، وأسس فكرته على التوصل إلى استراتيجية واضحة تمثل خارطة طريق لخروج العراق من أزمته المستمرة منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003 وحتى وقت إعداد هذا التقرير.

ويتناول هذا التقرير الأزمة الحالية خصوصاً، لفترة عامي 2019-2020، حيث يقدم خلاصة لما تم التوصل إليه في التقرير السابق، ويطور التفكير في ظلّ المستجدات المتعددة، وأبرزها الاحتجاجات الواسعة والعميقة من مختلف مكونات الشعب العراقي، ومن قيادات الشباب العراقي التي تطالب بإنهاء هذه الأزمة، ويقدم التقرير قراءة أساسية لطبيعة الأزمة القائمة اليوم وأطرافها، وللسيناريوهات المتوقعة، ثم ينتهي بالتوصل إلى رؤية استراتيجية أسمها "استراتيجية الخروج من الأزمة".

يشار إلى أن الظروف التي أحاطت بالتقرير السابق عام 2015 في الحديث عن الأزمة العراقية تناولت مسائل أساسية كثيرة، مثل محاربة تنظيم "داعش" الذي نشأ علنياً في عام 2013، وتشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربه في عام 2014، وكذلك أزمة اعتصامات الأنبار عام 2014، والتي فضتها الحكومة العراقية بالقوة آنذاك، وكذلك إجراء انتخابات نيابية جدلية، والعجز عن تشكيل حكومة تقود البلاد، وبدء ظهور مليشيات مسلحة منظمة، والتي تم دمجها فيما عرف "بالحشد الشعبي" والتي يعتقد أنها تتلقى تمويلها وتسليحها وتدريبها من إيران، وكذلك تنامي التخوفات المتزايدة من تقسيم العراق إلى دويلات متنوعة عرقياً وطائفياً، حيث سادت مسألة محاربة الإرهاب على بقية مسائل الأزمة العراقية الداخلية والخارجية.

أما ظروف إعداد هذا التقرير فتسودها الاحتجاجات الشعبية المتنوعة طائفيًا وإثنيًا، وخاصة في مناطق سيطرة مليشيات وأحزاب طائفية، حيث أعلن الحراك الشعبي مطالبه الإصلاحية بوضوح، ولم تستطع القوات الأمنية فض الحراك رغم وقوع مئات القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى بين المتظاهرين، كما أكد الحراك

بروز بعض المشاكل الأساسية على غيرها في المطالب الشعبية، وأظهر تنامي الضجر الشعبي، والشبابي خصوصاً، من وعود الحكومات وفشلها في التنمية الاقتصادية أو توحيد الشعب، كما كشف حقيقة الأزمة العراقية البنيوية والقائمة في ظل تراجع مسألة التحشيد ضد الإرهاب بعد انكفاء تنظيم "داعش" في العراق إلى حد كبير كما أعلنت الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك رأى فريق الأزمات العربي- ACT إعداد هذا التقرير حول استراتيجية الخروج من الأزمة العراقية بُعديها العميق والجاري، في محاولة لتشجيع الأطراف المختلفة على العمل بشكل مشترك لإنجاح هذه الاستراتيجية وتحقيق الاستقلال والاستقرار والأمن في العراق الغني بشعبه وخبرائه وعلمائه وتاريخه كما بثرواته الطبيعية المتنوعة.

أولاً: خلفيات الأزمة وطبيعتها

يُنظر للعراق دولياً في إطار التحكم في مصادر الطاقة وبسط نفوذ الدول الكبرى بسبب موقعه الاستراتيجي في خريطة منطقة الشرق الأوسط وغناه بالثروات النفطية وغير النفطية، حيث يعتبر خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم والرابع في منظمة أوبك بجانب ثرواته الزراعية والمعدنية والأثرية.

ويبلغ عدد سكان العراق في حدود 35 مليون نسمة، وتُعتبر تركيبته السكانية متنوعة عرقياً، عرباً وفرساً وأكراداً وغيرهم من الأقليات، ودينياً، شيعة وسنة ومسيحيين وغيرهم، وظلّ هذا التنوع على الدوام يشكل تحدياً مسيئاً للتوتر بين الحين والآخر، وذلك بسبب فشل النخبة السياسية في تجذير الهوية العراقية الموحدة التي توحد العراقيين خلف بناء العراق وتطويره واستقراره، وربما كان للتدخلات الخارجية أثرها الكبير على ذلك أيضاً.

أدى سقوط بغداد تحت الاحتلال العسكري الأمريكي المباشر عام 2003 إلى هدم الدولة العراقية ومؤسساتها، وخلق فراغ سياسي تسبب باختلال كامل في منظومة السلطة، وإلى هجرة أعداد كبيرة خارج العراق، وبدا العجز عن إدارة مرافق الدولة واضحاً، كما ساعد على تفشي الفساد والمحسوبية في المستويات المختلفة للإدارة بسبب بيئة الصراع والمحاصصة الطائفية والإثنية التي غذّتها الاحتلال الأمريكي بأشكال مختلفة.

وتعد الأزمة في العراق نمطاً من الأزمات المركبة التي تدخل في تفاصيلها عوامل دولية وإقليمية ومحلية، ما نتج عنه تداعيات عديدة أبرزها الاختلال في الأداء الاقتصادي للدولة والتراجع في إمكاناتها على مستوى الخدمات العامة، حتى الأساسية منها، إضافة إلى تصاعد نسبة البطالة في المجتمع وبشكل خاص بين الشباب.

أسس الأزمة الرئيسية

- وفي ظل التحليل والدراسة تبين للفريق في التقرير السابق، وفي إعدادة لهذا التقرير أيضاً، أن أساس الأزمة العراقية يستند إلى المعطيات التالية:
- البعد الطائفي في النظام السياسي القائم على المحاصصة، وعبر تشكيل مليشيات مسلحة تدعم أحزاباً سياسية بانتماءات طائفية، مع اختلال كبير في إدارة موارد الدولة بكفاءة وعدالة.
 - البعد الأمني في تداخل وتعارض أعمال الجيش والأمن الرسمي مع المليشيات المسلحة، مما أفقد الدولة القدرة على إدارة الموارد بشكل كامل، وفرض عليها التعايش مع شركاء غير نظاميين ويتلقون دعماً من الخارج.
 - التدخل الدولي والإقليمي في الشئون العراقية بشكل مباشر وعبر قوى عراقية.

ثانياً: توصيف الأزمة الحالية

1. التحولات الأساسية

- تشهد الأزمة العراقية الحالية تحولات أساسية مهمة تتسبب بتغييرات داخلية وخارجية من أهمها:
- اندلاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة بلا لون طائفي في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في مناطق نفوذ الأحزاب الحاكمة الرئيسية ذات العلاقة الخاصة مع إيران، والمرتبطة بالمرجعية الدينية الشيعية في العراق، كما اتسمت الاحتجاجات بتنوعها الطائفي والمناطقية.
 - ضعف دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي السيطرة على مصادر القوة العسكرية والأمنية في ظل توسع تشكيل منظمات مسلحة تعمل داخل العراق وخارجه بعيداً عن إرادة الحكومة وقرارها، وقد تسبب ذلك بـ:
 - اختلال مصادر القوة لدى الدولة على صعيدي الدفاع الوطني والأمن الداخلي.
 - تنامي وتنوع المليشيات المتنفذة والمسلحة، والتي تسيطر على بعض المناطق، وتقاتل خارج حدود الدولة بدون قرار من الحكومة العراقية.
 - توسع ظاهرة العشائر المسلحة، وتوسع انتشار السلاح بين المدنيين وفي المناطق المدنية.
 - عجز الحكومات المتعاقبة عن إدارة موارد الدولة والخدمات الأساسية فيها.
 - تعمق التدخل الإيراني والأمريكي المباشر عسكرياً وأمناً في العراق بحجة محاربة تنظيم "داعش"، وعدم التراجع عن ذلك رغم إعلان القضاء على "داعش" منذ آذار/ مارس 2019.
 - التردّي الاقتصادي بمؤشراته المختلفة، والذي فاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

2. البعد الاقتصادي للأزمة

يعدّ البعد الاقتصادي من أبرز مظاهر الأزمة العراقية الفاعلة، حيث تجاوز الدين العام العراقي حاجز 100 مليار دولار عام 2018، وهو ما يثقل كاهل الموازنة العامة بنسبة لا تقل عن 8.4% منها لسداد هذه القروض وفوائدها.

وتعاني الموازنة السنوية العامة في العراق من عجز كبير يمثّل نقطة ضعف، حيث بلغ العجز في موازنة عام 2019 حوالي 20.7%، كما تشكّل نسبة المبالغ المرصودة للإنفاق على الرواتب والأجور والمخصصات للعاملين في أجهزة الدولة والقطاع العام الممول مركزياً، إضافة إلى رواتب ومنح المتقاعدين وبرامج الرعاية الاجتماعية والنفقات الأخرى، حوالي 75% من مجمل المخصصات، فيما تشكّل النفقات الاستثمارية ما نسبته 25% منها، الأمر الذي يوضح الخلل وعدم التوازن بين مخصصات النفقات الجارية والمخصصات الاستثمارية في هذه الموازنة.

وينعكس البعد الاقتصادي للأزمة على قدرة الدولة على توفير الأمن الغذائي لبلد زراعي كالعراق، أو التقدم الصناعي لبلد نفطي كالعراق، بل إنه لم يحقق قفزات مهمة في البنية التحتية في قطاعات التعليم والصحة، ولا زال يفتقر إلى منظومة فاعلة للخدمات الأساسية، كما تراجعت فرص العمل مقابل ارتفاع نسب البطالة وخاصة بين الشباب.

وقد ساهم ضعف سيطرة الدولة على المعابر والحدود، وتدخل الميليشيات المنتفحة في النشاط الاقتصادي والتجارة في تعميق الأزمة في بعدها الاقتصادي، الأمر الذي فتح باب الترهل الإداري والفساد والمحسوبية على مصراعيه، وأضعف الرعاية الحكومية لحماية المنتجات المحلية.

وقد أدى الواقع الاقتصادي، والاقتصادي- الاجتماعي، إلى استمرار الأزمة وتفاقمها عام 2019، وإلى إحداث تحولات، من أهمها:

- تنامي جيوب الفقر والبطالة، وتفشي الفساد الإداري والمالي في ظل تضخم وظيفي في الدولة (حيث وصل عدد العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية بحسب الجداول الواردة في الموازنة العامة لعام 2019 إلى ما يقارب 3 ملايين موظف)، ما أثقل الميزانية العمومية للدولة، وساهم في فشل البرامج الاقتصادية.
- تنامي الخلافات السياسية والطائفية بين أبناء الطائفة الشيعية على طبيعة العلاقة مع إيران، وعلاقة ذلك بالمنافع التجارية والبعد الاقتصادي.
- تردّي الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد، وتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية، واستمرار الهدر والفوضى في مدخولات الموارد الوطنية، وخاصة النفط.

- تراجع القدرات الإنتاجية الصناعية والزراعية في ظلّ ضعف الدولة في ضبط معابر وحدود البلاد خاصة مع كل من سوريا وإيران، وعجزها عن توفير الحماية للمنتج الوطني العراقي.

3. الاحتجاجات الشعبية 2019-2020

في ضوء التحليل أعلاه، تفجرت احتجاجات شعبية واسعة في مختلف المحافظات، وخاصة في بغداد والبصرة منذ تشرين أول/ أكتوبر عام 2019، وتميزت بأنها من كل الطوائف والإثنيات وتمتع بصفة الشبابية، وهي الأولى من نوعها وتمدها منذ عدّة سنوات، وقد قابلت الحكومة العراقية هذه الاحتجاجات بشيء من العنف، فيما اخترقتها مليشيات مسلحة تعتقد أنها تضر بمصالحها ومكاسبها القائمة، وتسبب ذلك بسقوط آلاف القتلى والجرحى، ولم تتوقف هذه الاحتجاجات حتى في ظل أزمة كورونا والتحديات التي يواجهها المتظاهرون من هذا الوباء، كما شكّلت تحدياً كبيراً للحكومة، مما تسبّب بتجاوزات سياسية أدت إلى تغيير الحكومة ورئيسها.

وقد عبّر الشعب العراقي عن الأزمة في مرحلتها الحديثة على شكل حراك شعبي بدأ في تجاوز الطائفية والحزبية، وظلّ يرفع شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد مستمراً ومتجدداً. وكان أوار الأزمة يخبو ويعلو وفقاً لمستجدات داخلية وخارجية، إلّا أنّ الحراك الحالي استمر منذ عام 2019، وتميز بتشكيل الشباب النسبة الأكبر فيه، وهو امتداد بصورة أو بأخرى للحركات التي حدثت وما زالت مستمرة في العالم العربي، وكانت ولا زالت الرسالة واضحة للأحزاب والنخب السياسية: الإصلاح أو انهيار النظام.

أ. مطالب الاحتجاجات الشعبية

أعلنت هذه الاحتجاجات مطالبها الأساسية، وكان من أهمها:

- تغيير المشهد السياسي والنخبة السياسية، وبناء بيئة سياسية بديلة غير طائفية، بما في ذلك تغيير الحكومة السابقة (حكومة عادل عبد المهدي).
- تعديل الدستور وتغيير هيكلية مجالس المحافظات.
- استقلال المؤسسة العسكرية واحتكارها وحدها للقوة المسلحة والسلاح، وحل المليشيات المسلحة بكل أنواعها، وضبط اقتناء السلاح واستخدامه من قبل المدنيين وفق القانون.
- توفير الخدمات الأساسية في البلاد، بما في ذلك إصلاح التعليم والصحة والكهرباء، ودعم الفقراء، وتشغيل الشباب.
- إجراء انتخابات برلمانية جديدة نزيهة وفق قانون انتخاب وطني غير طائفي، ويحقق العدالة بين العراقيين جميعاً.

- محاربة الفساد المستشري والطائفية في توزيع الوظائف بين الكتل والأحزاب في مؤسسات الدولة المختلفة، وفي الإعلام الحكومي والخاص.
- إصلاح طروحات المناير الدينية، والدعوة إلى تجديد الخطاب الديني بالعموم ليكون وطنياً غير طائفي.
- تخفيف حدة النفوذ الإيراني والأمريكي في البلاد، وإبعاد العراق عن دائرة الصراع بين إيران والولايات المتحدة.

ب. إنجازات الاحتجاجات الشعبية

أُعلن الهدف الرئيسي للاحتجاجات الشعبية في الحراك بالإصلاح الجذري للأوضاع العامة في العراق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ورغم عدد من المؤثرات التي أضعفت من قوة هذا الحراك الشعبي، إلا أن معظمها كانت مؤثرات مؤقتة لم تستطع أن توجه له الضربة القاضية، ومنها انتشار وباء كورونا، وعدم وجود قيادة سياسية موحدة للحراك، ما أتاح الفرصة لإحداث اختراقات فيه، وكذلك تراجع أسعار النفط الذي زاد من حدة البطالة وارتفاع الأسعار والنقص في إمدادات الكهرباء، ورغم ذلك استطاعت الاحتجاجات الشعبية تحقيق عدة نجاحات، أبرزها استمرارها رغم الصعوبات، وتوزعها في مناطق العراق المختلفة، ونجاحها في إقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة جديدة (حكومة السيد مصطفى الكاظمي)، إضافة إلى بدء التفكير الحكومي بطرح معالجة مشكلة البطالة لدى الشباب، وإصلاح منظومة الهيئة المستقلة للانتخابات وإجراء انتخابات نزيهة، كما حافظت الاحتجاجات على سلميتها رغم كل العنف الأمني الذي واجهته، وذلك لتجنب ما وقع في الحالة السورية إبان الربيع العربي عام 2011، حتى في ظل ارتفاع عدد الضحايا.

وأثار الحراك إشكالية تنامي التدخل والنفوذ الإيراني في السياسة العراقية وشؤونه الأخرى، وبشكل غير مسبوق، والذي يمثل الخلاف الإيراني- الأمريكي خلال الأربع سنوات (عمر رئاسة الرئيس ترامب) المثال الأبرز على تداعياته الأمنية المباشرة، حيث أصبحت الأرض العراقية ساحة لتصفية الحسابات بينهما، الأمر الذي تصاعدت حدته إثر قيام الولايات المتحدة باغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني في الأراضي العراقية، وفي المقابل ضربات الصاروخية الإيرانية على القواعد الأمريكية في العراق، وكذلك هجمات حلفاء إيران في العراق على السفارة الأمريكية في بغداد.

ورغم أن الحراك قد وحد الشعب العراقي بطوائفه وأعراقه، غير أن النخب السياسية ما زالت مختلفة الرؤى لما يجب أن يكون عليه العراق، وذلك رغم تنامي عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية، والتي تستوجب وضع سيناريوهات وتوصيات محددة لمحاولة معالجة هذه الأزمة المستمرة، وهو ما يحاول هذا التقرير أن يقدمه.

ثالثاً: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها

1. الأطراف الداخلية

تتمثل الأطراف الداخلية في الأزمة العراقية بالحكومة العراقية ورئيس الدولة، ومجلس النواب العراقي (البرلمان)، والأحزاب السياسية، والمليشيات المسلحة الطائفية، بما في ذلك الحشد الشعبي بكل مكوناته، والجماعات الإرهابية المسلحة، وتنظيم "داعش" وتنظيم "القاعدة"، وكذلك بالمرجعية الدينية للطائفة الشيعية بما في ذلك المرجع السيد علي السيستاني وعلمااء الدين في كربلاء والنجف، وهيئة علماء المسلمين السنّية وهيئة الوقف السنّية، وحكومة إقليم كردستان العراق (خاصة في قضايا النفط، والعلاقات الخارجية، والحكم الذاتي نحو الاستقلال، والتواجد الإقليمي والدولي المباشر خارج سيطرة الحكومة المركزية، وقوات حزب العمال الكردستاني التركي...).

ولا تكاد هذه الأطراف تتفق على الكثير من السياسات إزاء مكونات الأزمة الأساسية ومظاهرها، حيث يسود لديها هم تقاسم السلطة والمنافع، والتي تفرز منذ سنوات خارطة مؤسسات الدولة ضمن الولاءات الإثنية والطائفية والحزبية.

وتنقسم هذه الأطراف إزاء التدخل والنفوذ الإيراني في العراق إلى فئتين أساسيتين، الأولى: قوى متحالفة مع إيران، وعلاقتها وثيقة بالجمهورية الإسلامية، وقوى تبتعد عن هيمنة إيران وتتطلع لبناء علاقات متوازنة مع دول الجوار الأخرى كتركيا والسعودية والأردن والكويت وقطر، إضافة إلى إيران.

كما تنقسم هذه الأطراف حول مسألة الخلاف الأمريكي- الإيراني سواء في البرنامج النووي الإيراني أو في التدخلات الإيرانية في كل من سوريا واليمن ولبنان، أو حتى في دور إيران في البعدين السياسي والطائفي في العراق، وتباين حول مدى الترحيب بالدور الأمريكي المؤثر في رسم المشهد السياسي العراقي، حيث تباينت الرؤى والمواقف انطلاقاً من مصالح سياسية أو أيديولوجية ومن مدى تأثرها بموقف إيران أيضاً.

وبذلك يتبين أن سياسات واتجاهات القوى المحلية في العراق أصبحت انعكاساً لطبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية ومصالحها في العراق، الأمر الذي أضعف الإرادة الوطنية المستقلة التي تضع مصالح العراق العليا معياراً أساساً لها، وفي حال لم تحدث توافقات دولية وإقليمية لإنهاء الأزمة العراقية فإن الأطراف المحلية تواجه تحدياً كبيراً في قدرتها على حل الأزمة، خاصة في ظل استمرارها بالصراع حول المنافع الخاصة، إضافة إلى تصارع مصالح الدول الخارجية التي تؤيد سياساتها.

2. الأطراف الخارجية

تمة أطراف خارجية عديدة لها دور في تفاقم الأزمة العراقية بكل مراحلها، ولعل أهم هذه الأطراف الفاعلة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والجمهورية التركية.

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

ركّزت الولايات المتحدة على أهمية الحوار الاستراتيجي بين العراق وأمريكا لضمان بقاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق من خلال دوام التواصل مع الحكومات العراقية المتعاقبة بهدف تقييد وإضعاف القوى المطالبة بخروج القوات الأمريكية من العراق، وإبداء الاستعداد لمساعدة الحكومة والجيش العراقي في مكافحة الإرهاب، وكان للولايات المتحدة الدور الأكبر في اختيار وتعيين رؤساء الحكومات العراقية بعد أن أشرفت على بناء الدستور العراقي القائم على المحاصصة الطائفية.

وتنظر الولايات المتحدة للعراق من الناحية الاستراتيجية، لضمان أمن الخليج وأمن إسرائيل واستمرار تدفق النفط إلى أسواق العالم، ولتحجيم النفوذ الإيراني الذي تهمة أمريكا باستنزاف موارد العراق وتشجيع الميليشيات الموالية له على استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين في الاحتجاجات الشعبية 2019-2020.

ب. الجمهورية الإسلامية الإيرانية

حافظت إيران على مصالحها في العراق من خلال حكومات عراقية صديقة وموالية لها، ومن خلال التركيز على أهمية المحافظة على وحدة أراضي العراق واستقراره، كما سعت إلى التمدد السياسي والمذهبي والعسكري والأمني في ثناياه، وعملت إيران على السيطرة على القوة السياسية العراقية منذ البداية، فكانت لها اليد الطولى مع الولايات المتحدة في رسم مستقبل النظام السياسي القائم على المحاصصة في العراق، واتسمت سياسة إيران فيها بالبُعد الطائفي كمعبر لتحقيق النفوذ في المنطقة العربية، وتعاونت مع الولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام حسين، كما تعاونت معها في مواجهة المقاومة العراقية واختراق تنظيم القاعدة وتشغيله لصالح سياساتها، ثم توحدت مع الولايات المتحدة في محاربة ما عرف بتنظيم "داعش" في العراق، وخصوصاً في عمليات الأنبار والموصل.

وسعت إيران لتوسيع نفوذها في العراق بحكم الجوار الجغرافي والرغبة في دعم موقفها من خلال السيطرة على الاقتصاد العراقي، خاصة النفط، واعتبار العراق سوقاً للسلع والبضائع الإيرانية، ومحاوله السيطرة على العراق لتوسيع نفوذها وفتح الطريق للتواصل مع القوى المؤيدة لها في كل من سوريا ولبنان، كما ساهمت في تقديم الدعم العسكري والمستشارين للجيش وقوات الحشد الشعبي في العراق.

وسعت إيران، من خلال التنسيق مع الحكومة العراقية وفي الوقت نفسه بدعم الميليشيات المسلحة الموالية لها في العراق، لضمان ألا يشكل العراق تهديداً لاستراتيجيتها في المنطقة. وقد أبدت إيران قلقها من توجيه المظاهرات والاحتجاجات الشعبية لعام 2019 انتقاداً لإيران والمطالبة بخروجها من العراق، وإيقاف تدخلها في الشأن العراقي الداخلي، وخاصة في احتجاجات المحافظات ذات الأغلبية الشيعية وفي بغداد.

ج. الجمهورية التركية

التزمت سياسة تركيا تجاه العراق بالتأكيد على وحدة الأراضي العراقية ودعمها للحكومات العراقية لتبقى قوية وقادرة على فرض إرادتها على جميع أراضيها، واتخذت تركيا موقفاً حازماً إزاء محاولات تقسيم العراق ورفض إقامة دولة كردية في شماله المجاور لها؛ ولذلك أيدت استخدام القوة العسكرية ضد القوات المتمردة على الحكومة العراقية، وساهمت في ضرب بعض الأهداف داخل العراق، لكنها اتخذت سياسة التواجد العسكري والهجمات الجوية على أهداف في شمال العراق فيما يتعلق بمحاربة تنظيم "داعش"، وبحماية الأقلية التركمانية في كردستان العراق، وفي ملاحقة المجموعات المسلحة لحزب العمال الكردستاني التركي التي تشن هجمات إرهابية ضد الأراضي والقوات التركية.

أما بالنسبة للاحتجاجات الأخيرة عام 2019 فإن تركيا تتخوف من أن أطرافاً خارجية تدعمها وتحركها بهدف تجزئة العراق ومنع قيام دولة قوية فيه، وفقاً لما نقلته وكالة أنباء الأناضول عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 10 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019، حيث تتفق في ذلك مع الموقف الإيراني. ويتضح من تحليل مواقف وسياسات الأطراف المحلية والخارجية ومصالحها أن التدخلات الخارجية في الأزمة العراقية قد أدت إلى تعقيدات إضافية داخلية وخارجية، وتمظهرت بأزمة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف القدرة على مجابهة التحديات الاقتصادية أو تحقيق الاستقرار ومواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة، خاصة تنظيم "داعش" و"القاعدة" سابقاً، دون الدعم الخارجي.

وفي الوقت ذاته بقي العراق غير قادر على اتخاذ قرارات حاسمة للاختيار بين إيران وأمريكا وبقية الأطراف، لأن ذلك سيخلق له مشكلة كبيرة بسبب موقعه الجغرافي والخصائص الديموغرافية للسكان التي تربطه بهذه الأطراف الخارجية.

رابعاً: سيناريوهات الأزمة

1. السيناريوهات المستقبلية

- في ضوء المعطيات آنفة الذكر تبدو الأزمة الحالية في العراق مفتوحة على ثلاثة سيناريوهات محتملة هي:
- الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي، مع ما يجملة ذلك من أخطار وتحديات على مستقبل الأوضاع في العراق.
 - تفاقم الأزمة سياسياً ومجتمعياً ومعيشياً وتطورها باتجاهات خطيرة تهدد استقرار الدولة ووحدتها وسيادتها الوطنية.
 - تحقيق التوافق الوطني والخروج من حالة الأزمة وتوفير فرصة للنهوض بالواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والمعيشي.

أ. السيناريو الأول: الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي

وصف السيناريو

استمرار الأزمة السياسية الراهنة بمعطياتها الحالية، ومراوحتها في مكانها دون انفراج ينقل العراق إلى واقع سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل، وفي الوقت ذاته تجنّب تفاقم الأزمة وانتقال الأوضاع نحو الفوضى والانحيار السياسي والاقتصادي.

أسباب تحقق السيناريو

- غياب الجدية والإرادة لدى القوى السياسية العراقية الفاعلة لتحقيق التوافق الوطني وتقديم الاستحقاقات المطلوبة للخروج من الأزمة وبناء نظام سياسي عادل ومتوازن وإقرار دستور عصري توافقي.
- عجز الاحتجاجات والحركات الشعبية عن تشكيل ضغط مؤثر في حسابات مؤسسات الدولة الرسمية والقوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية لإحداث تغيير جوهري وحقيقي في بُنى الدولة وهياكلها وطريقة إدارتها.
- استمرار غياب الدور العربي الإيجابي والمتوازن والمؤثر لجمع الأطراف العراقية الفاعلة على طاولة حوار وطني يعالج الأزمة الوطنية ويسهم في الخروج منها.
- استمرار التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن العراقي، وإقحام العراق في صراعات المحاور الإقليمية والدولية.
- استمرار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، وفشل مؤسسات الدولة في محاربة الفساد ومعالجة

المشكلات الاقتصادية، وعجزها عن استثمار موارد الدولة الكبيرة بصورة ناجحة تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين واقع الخدمات.

- استمرار حالة الاستقطاب السياسي والطائفي والإثني، وتغليب المصالح الفئوية لاعتبارات حزبية وطائفية وإثنية على المصالح الوطنية العليا للدولة العراقية.
- استمرار الوضع العسكري والأمني القائم، وعجز المؤسسة العسكرية عن بناء جيش وطني موحد، وفشلها في احتواء المليشيات المحسوبة عليها وإخضاعها لتوجهاتها بعيداً عن وصاية الأحزاب السياسية والتبعية للنفوذ والتمويل الخارجي.
- استمرار الوجود الفاعل للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وعجز المؤسسات الأمنية الرسمية عن التصدي لها وتقليص مساحات وجودها وإنهائها.

التداعيات والنتائج المتوقعة لتحقيق السيناريو

- استمرار الأزمة بوضعها الراهن، وتفاقم حالة الانسداد السياسي، وغياب التوافق الوطني، والفشل في بناء نظام سياسي عادل ومتوازن يوفر الرضا لدى غالبية الأطياف المجتمعية ويعزز الانتماء الوطني.
- استمرار حالة الغضب في الشارع العراقي احتجاجاً على عجز المؤسسات الرسمية عن محاربة الفساد وتوفير الخدمات والحياة الكريمة للمواطنين وإدارة شؤون الدولة بكفاءة وتعزيز الاستقرار الوطني.
- استمرار انتهاك القوى الإقليمية والدولية للسيادة العراقية، وإفحام العراق في صراعات المحاور الإقليمية والدولية، وتواصل جهود تلك القوى لإحاقه بأجنداتها السياسية على حساب مصالحه الوطنية.
- تفاقم الأزمة الاقتصادية والأوضاع المعيشية الصعبة، وترسيخ منظومة الفساد والهدر المالي لمقدرات الدولة.
- استمرار حالة الصراع والاستقطاب والانقسام الطائفي والإثني، بما يسهم في إفشال إدارة الدولة ويهدد استقرارها وينعكس سلباً على السلم الأهلي.
- إضعاف المؤسسة العسكرية وإفشال دورها نتيجة استمرار ولاء المليشيات المسلحة للأحزاب السياسية وللنفوذ الخارجي.
- استمرار الاضطراب الأمني، والفشل في مواجهة تحدي التنظيمات الإرهابية والمتطرفة التي تهدد استقرار الدولة.

ب. السيناريو الثاني: تفاقم الأزمة وتطورها باتجاهات خطيرة

وصف السيناريو

تفاقم الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية، واندفاعها نحو مزيد من الاحتقان والتصعيد، وصولاً إلى الفوضى والمواجهة والاحتراب الداخلي وربما تقسيم العراق.

أسباب تحقّق السيناريو

- فشل القوى السياسية العراقية الفاعلة في تحقيق التوافق الوطني، وتزايد الشعور لدى بعض المكونات السياسية والاجتماعية بالتهميش وممارسة الإقصاء ضد حضورها في المعادلة السياسية.
- اتّسع الاحتجاجات والحركات الشعبية وخروجها عن نطاق السيطرة، وتعبيرها عن مزيد من الغضب والسخط على أداء السلطات الرسمية والقوى المؤثرة في القرار السياسي، واليأس من إمكانية إصلاح الأوضاع في البلاد بطرق سلمية ديمقراطية.
- غياب المبادرات العربية عن القيام بدور إيجابي مبادر لحث الأطراف العراقية على التوصل لحلول وطنية تنهي الأزمة عبر الحوار الوطني.
- تفاقم التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي والانتهاكات لسيادة الدولة، وتصاعد الصراع الإقليمي والدولي، بخاصة بين الولايات المتحدة وإيران، وتحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات، وإقحامه في صراع المحاور المتنافسة.
- تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية، وانهيار منظومة الخدمات في الدولة، وتضخم الفساد الإداري والمالي.
- اتّسع حالة الاستقطاب السياسي والانحياز الطائفي والإثني، واندفاعها نحو مواجهات تهدد استقرار الدولة وتماسكها.
- تزايد أزمة المؤسسة العسكرية، وفشلها في بناء جيش موحد، واستقواء الميليشيات المسلحة على قرارها بدعم من الأطراف الخارجية والأحزاب السياسية.
- تنامي تهديد التنظيمات المتطرفة على حساب سلطة الدولة وهبتها، وفشل المؤسسات الأمنية الرسمية في احتوائها والتصدي لها.

التداعيات والنتائج المتوقعة لتحقق السيناريو

- انفجار الأزمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وانزلاقها لمستويات خطرة تهدد استقرار الدولة وتدفع باتجاه تحويلها إلى دولة فاشلة، أو دويلات فاشلة.
- تنامي حالة الغضب في الشارع العراقي، وتزايد احتمالات اللجوء للعنف نتيجة اليأس من إمكانية تحقيق الإصلاح الشامل عبر الوسائل السلمية.
- تزايد الانتهاكات الإقليمية والدولية للسيادة العراقية، وصولاً إلى فرض الهيمنة الخارجية، وتوريط العراق في أتون الصراعات الإقليمية والدولية.
- أختيار المنظومة الاقتصادية، واستشراء الفساد في مختلف مفاصل الدولة.
- تفجير الصراع والاستقطاب الطائفي، وتهديد وحدة الدولة واستقرارها، وفتح الأبواب أمام الحرب الأهلية على خلفيات سياسية وطائفية وإثنية، وزيادة فرص التقسيم.
- أختيار المؤسسة العسكرية، واتساع مساحات سيطرة ونفوذ الميليشيات المسلحة والتنظيمات المتطرفة.

ج. السيناريو الثالث: التوافق الوطني والخروج من الأزمة

وصف السيناريو

نجاح القوى السياسية الفاعلة في تحقيق التوافق على إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق أسس ديمقراطية حديثة وعادلة وكفؤة وتشريعات متطورة.

شروط تحقق السيناريو

- تحقيق التوافق الوطني بين القوى السياسية الفاعلة، وتقديم التنازلات المطلوبة لتحقيق ذلك عبر تغليب المصالح الوطنية العليا للدولة على المصالح الفئوية، وتجاوز منطقتي المحاصصة السياسية والطائفية والإثنية الذي يتحكم بإدارة شؤون الدولة.
- نجاح الاحتجاجات والحركات الشعبية في تشكيل ضغط قوي مؤثر على مؤسسات القرار والأحزاب الفاعلة للتجاوب مع مطالبها السياسية والاقتصادية والمعيشية.
- اجتماع العراقيين على طاولة الحوار الوطني للخروج من الأزمة، مع الاستفادة من المواقف العربية المؤيدة لهذا الاتجاه.
- تراجع التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي نتيجة اعتماد العراق سياسة النأي بالنفس عن صراعات المحاور الإقليمية والدولية، ومنع استخدام أراضيه ساحة لتصفية حسابات القوى الإقليمية والدولية المتصارعة.

- معالجة الأزمة الاقتصادية والمعيشية، والنهوض بواقع الخدمات، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، واتخاذ إجراءات جادة وفعّالة لمكافحة الفساد.
- تراجع حدّة الاستقطاب السياسي والطائفي وتعزيز الانتماء الوطني والولاء للدولة.
- تعزيز قوة المؤسسة العسكرية، والنجاح في بناء جيش وطني قوي ييسط سيطرته على جميع تشكيلاته بعيداً عن الولاء الحزبي والتبعية للنفوذ الخارجي.
- النجاح في مواجهة التنظيمات المتطرفة، وتقليص مساحات نفوذها وتأثيرها، وإنهائها.

التداعيات والنتائج المتوقعة لتحقيق السيناريو

- الخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية، وتوفير فرصة مهمة للنهوض ولتطوير بنى الدولة وهياكلها، وصياغة دستور وطني متطور يناسب الواقع العراقي، ويحقق العدالة والتوازن ويفتح الآفاق أمام تطوير الدولة وتحديثها.
- هدوء حالة الغضب في الشارع العراقي، وتراجع الاحتجاجات الشعبية، والشعور بتوفر فرصة للنجاح في إدارة الدولة وتأمين الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين واقع الخدمات عبر العملية السياسية.
- تعزيز السيادة الوطنية، وقطع الطريق على التدخلات الخارجية والانتهاكات للسيادة الوطنية، وتجنّب العراق تداعيات الصراعات الإقليمية، بما في ذلك احتواء مخاطر تقسيمه إثنياً وطائفيًا.
- النهوض بالاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة منظومة الفساد.
- تهدئة الاستقطاب الطائفي والإثني، وتعزيز وحدة الدولة والتلاحم المجتمعي والولاء للدولة العراقية.
- تعزيز قوة المؤسسة العسكرية، وبناء جيش وطني موحد قادر على التصدي للأخطار الخارجية.
- تعزيز الاستقرار وهيبة الدولة، واحتواء وإنهاء خطر التنظيمات المتطرفة، وتفكيك كافة الميليشيات المسلحة ووضع السلاح تحت سيطرة الدولة بالكامل.

2. الترويج بين السيناريوهات وخيارات الأطراف المؤثرة

أ. العوامل والمحددات

- باستعراض شروط تحقّق السيناريوهات الثلاثة، يمكن الوقوف على العوامل والمحددات التي تلعب دوراً مهماً في تحديد ملامح المسار المستقبلي للأزمة، وأهمها:
- امتلاك القوى السياسية الفاعلة الإرادة للتوافق الوطني ومعالجة الاختلالات الجوهرية في إدارة شؤون الدولة وتطوير تشريعاتها القانونية، وبخاصة فيما يتعلق بصياغة دستور وطني متطور وإقرار قانون عصري للانتخابات.

- تأثير الحركات والاحتجاجات الشعبية، من حيث حجمها في الشارع وشمولها لكل الأطياف الوطنية، ومستوى أدائها وقوتها التأثيرية الضاغطة على السلطة والأحزاب السياسية، وقدرتها على بلورة أهداف وطنية واضحة، وكفاءتها التنظيمية على مستوى الهياكل والقيادات والتواصل.
- فاعلية دور بعض الدول العربية للمساهمة في جهود حل الأزمة العراقية، وقدرتها على تشجيع الأطراف العراقية لإطلاق حوار وطني يفضي إلى حل الأزمة.
- حجم التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي، ومحاولات إقحام العراق في صراعات المحاور الإقليمية والدولية.
- العامل الاقتصادي والمعيشي، وقدرة مؤسسات الدولة على مكافحة الفساد والهدر المالي ومعالجة المشكلات الاقتصادية، واستثمار موارد الدولة بصورة كفؤة تسهم في النهوض بأداء الاقتصاد الوطني، والارتقاء بواقع الخدمات وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.
- العامل الطائفي والإثني، من حيث استمرار الاحتكام والانحياز للبعد الطائفي والإثني في إدارة شؤون الدولة بمنطق المحاصصة والمغالبة والاستحواذ وإقصاء الآخر، أو تجاوز الانحيازات الطائفية والإثنية لصالح الخضوع لسلطة الدولة الواحدة التي يشارك فيها الجميع على قدم المساواة.
- العامل العسكري على صعيد قدرة المؤسسة العسكرية على بناء جيش وطني موحد، ومعالجة المليشيات المسلحة الخاضعة لتوجيهات الأحزاب السياسية والأطراف الخارجية.
- كفاءة المؤسسات الأمنية في مواجهة تهديد التنظيمات المتطرفة بكل انتماءاتها السياسية والطائفية.

ب. فرص تحقق أي من السيناريوهات الثلاثة

- بإسقاط المحددات الثمانية على فرص تحقق السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمسار الأزمة العراقية يتبين ما يلي:
- مع أن الحركات والاحتجاجات الشعبية أشعرت القوى السياسية العراقية المؤثرة في المشهد السياسي بخطورة استمرار الأزمة بوضعها الراهن، إلا أن تلك القوى لا تبدي استعداداً كافياً حتى اللحظة لتحقيق التوافق الداخلي، وتقديم التنازلات المطلوبة للخروج من الأزمة وتوفير فرصة حقيقية لتطوير الواقع السياسي والاقتصادي والمعيشي وبناء دولة حديثة مستقرة، ويلاحظ أن خطواتها بطيئة في الاستجابة للمطالب الشعبية بالإصلاح الشامل.
- ويبدو أن خيار أغلبية القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية ما يزال هو الإبقاء على الوضع الراهن دون تغييرات جوهرية حفاظاً على مصالحها ومكتسباتها الذاتية، وتجنباً لتقديم الاستحقاقات المترتبة على تحقيق التوافق الوطني وتطوير بنى الدولة وهياكلها وتشريعاتها.

- مع امتلاكها القدرة على الاستمرارية وتحمل الخسائر المترتبة على محاولات قمعها واحتوائها، ورغم نجاحها في الضغط على السلطة السياسية لتغيير رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، إلا أن الحركات والاحتجاجات الشعبية لم تتمكن حتى اللحظة من تشكيل القوة المؤثرة والضاغطة على القوى السياسية والمؤسسات الرسمية لتبني نهج جديد في إدارة الدولة وتحقيق التوافق الوطني.
- ويلاحظ أن قناعة الأوساط الشعبية من مختلف المكونات الاجتماعية والطائفية تتعزز بضرورة تحقيق التوافق الوطني، وبناء الدولة القوية المتطورة، وتحقيق استقلالية القرار العراقي عن الهيمنة الخارجية، وربما تتسع دائرة المؤيدين لهذا الخيار على المستوى الشعبي في ظل تراجع بريق الشعارات الطائفية والشعبوية والشعور بفشل النهج السياسي الحالي في تحقيق تطلعات الشعب العراقي.
- لا تتوفر مؤشرات قوية على احتمالات تطوّر الموقف العربي من اعتماد خيار الحياد السلبي إلى تبني دور إيجابي مبادر تجاه الأزمة العراقية، حيث ما تزال جامعة الدول العربية متأثرة بواقع الانقسام العربي، وهو ما يضعف دورها تجاه مختلف الأزمات في المنطقة العربية ومنها الأزمة العراقية، ولذلك فإن تحرك بعض الدول العربية ذات المصلحة بحلّ الأزمة العراقية ربما يساعد على تشجيع الأطراف العراقية للتوصل إلى رؤية جديدة للخروج من الأزمة.
- رغم الإشارات الصادرة عن الجانب الأمريكي بالتوجه نحو سحب القوات الأمريكية من العراق في غضون ثلاث سنوات، تتمسك الأطراف الإقليمية والدولية بخيار التدخل في الشؤون العراقية وتسعى جاهدة لإلحاقه بمساحات نفوذها السياسي والاقتصادي.
- لا تشير الوقائع إلى احتمال حدوث تطوّر ملحوظ في المدى المنظور على الواقع الاقتصادي والمعيشي ومستوى الخدمات، وعلى صعيد تحقيق الشفافية ومحاربة منظومة الفساد المستشرية في مختلف قطاعات الدولة، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.
- ثمة تحسّن نسبي وهدوء على صعيد الاستقطاب والانقسام الطائفي على المستوى الشعبي، فيما تتمسك القوى السياسية بالانحيازات الطائفية وتتمسك باعتماد مبدأ المحاصصة. وفي الوقت ذاته تراجعت دعوات الانقسام والانفصال على أسس إثنية خلال السنوات الماضية بفعل تداعيات الاستفتاء في إقليم كردستان، وبرزت رغبة إقليمية ودولية بالمحافظة على الوضع الحالي، بما يؤشر على تراجع التهديدات لوحدة الدولة العراقية في الوضع الحالي.

- ما تزال المؤسسة العسكرية عاجزة عن بسط سيطرتها على جميع التشكيلات المسلحة المنضوية تحت مظلتها رسمياً، وبخاصة المليشيات المسلحة التي تتبع بعض الأحزاب العراقية وتخضع للنفوذ الخارجي (الحشد الشعبي). وليس ثمة مؤشرات مهمة على احتمال تغير الواقع الحالي في وقت قريب ما لم يتحقق التوافق الوطني بين القوى السياسية على مجمل المسائل ومن بينها مستقبل المليشيات المسلحة وانخراطها بصورة فعلية في المؤسسة العسكرية الرسمية وحلّها كلياً.
- رغم هشاشة المؤسسة الأمنية، واستمرار تهديد التطرف في بعض المناطق العراقية بمستويات معينة، إلا أنه لا تتوفر بيئة خصبة لتمدد التنظيمات المتطرفة كما حصل قبل سنوات بفعل التجربة المريرة السابقة.

ج. الترجيح بين السيناريوهات

في ضوء ما سبق يبدو أن فرص انهيار الأوضاع في العراق باتجاه السيناريو الثاني (تفاقم الأزمة وتطورها باتجاهات خطيرة) تبدو غير مرجحة في المدى القريب، مع بقاء الخطر قائماً في حال تطورت الاحتقانات الداخلية باتجاهات سلبية نتيجة إصرار بعض مؤسسات الدولة والقوى العراقية الفاعلة على تجاهل المطالب الشعبية، واكتفائها ببعض الخطوات التجميلية المحدودة التي لا تلبي مطالب الاحتجاجات الشعبية آنفة الذكر. وتبدو الأزمة مرشحة للمراوحة بين السيناريو الأول (الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي) الذي يبقى احتمالات الانزلاق باتجاهات خطيرة قائمة وغير مستبعدة، وبين السيناريو الثالث (التوافق الوطني والخروج من الأزمة) والذي يتطلب تحقيق مجموعة متطلبات مهمة تم ذكرها آنفاً.

ورغم أهمية العوامل المختلفة في رسم ملامح مستقبل المشهد العراقي، يتضح أن مفتاح التغيير الحقيقي، والشرط الأساس للخروج من الأزمة الراهنة والنهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والتشريعي والإداري للدولة العراقية، يتعلّق بمدى توفر الإرادة الحقيقية والجديّة الكافية لدى الأطراف العراقية الفاعلة للحوار، والقدرة على تحقيق التوافق الوطني، وتطوير أجهزة الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها، وتحقيق استقلالية القرار العراقي بعيداً عن الوصاية والهيمنة الخارجية الدولية أو الإقليمية.

خامساً: استراتيجية الخروج من الأزمة

في ظل ما تم طرحه من سيناريوهات تشير إلى إمكانية انجرار العراق إلى واقع أليم ومعقد، تبرز الحاجة إلى طرح استراتيجية تشكّل إطاراً لرسم ملامح طريق الخروج من الأزمة الحالية إلى وضع أفضل من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

وتنطلق الاستراتيجية المقترحة من ضرورة معالجة ثلاث مشاكل أساسية تنبثق عنها مشاكل في اتجاهات عدة، وهي: غياب التوازنات الطائفية بين الأحزاب والطوائف، والنفوذ الإيراني والأمريكي، والمشاكل المعيشية المتفاقمة في المجتمع، والتي تمثل الدافع المباشر لخروج الناس إلى الشارع. كما يرى التحليل في هذا التقرير أن كل ما يدور في العراق اليوم يدور حول ثلاث قوى: القوى السياسية الحزبية والطائفية والمليشيات المسلحة، وإيران والقوى الموالية لها في العراق، والولايات المتحدة الأمريكية كلاعب دولي وحيد، ويرى التحليل أن محصلة توجهات هذه القوى هي التي ستقرر مصير الشعب والدولة العراقية، وإن بأوزان مختلفة.

1. الأهداف

بناء على التحليل الوارد في التقرير ومعطياته فإن العراق يحتاج إلى مشروع جادّ أو خارطة طريق واستراتيجية تخرج به من أزماته المختلفة، وتهدف هذه الاستراتيجية المقترحة أساساً إلى استعادة العراق لقدراته الداخلية ولدوره الإقليمي والخليجي والدولي، ولدوره العام العربي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، ولدوره القومي في القضية الفلسطينية، ما يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، ووضع الأسلحة تحت سيطرة الدولة وحلّ المليشيات المسلحة، وتركيب معادلة تدفع مختلف الأطراف لتقديم تنازلات بما يحقق جزءاً من مصالحها دون إعاقة الاستراتيجية التي يقترحها التقرير للخروج من الأزمة إلى وضع جديد، وحلّ معضلة الداخلي والخارجي إقليمياً ودولياً، وحلّ معضلة البعد الإثني والطائفي بتوافقات تحقق المصالح العليا للجميع. ويأمل الفريق أن تكون هذه الاستراتيجية جديرةً بالقبول اجتماعياً وشعبياً وسياسياً، ومستندةً بشكل أساسي إلى إيجاد توافق على برنامج وطني يؤمّن دستوراً عادلاً، ويحافظ على السيادة الوطنية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وبما يضمن إعادة دور الدولة الجامعة صاحبة القرار المستقلّ التي تؤمّن بدورها العدالة الاجتماعية؛ فالتوافقات التي تحدث بين القوى العراقية تبقى المفتاح لخلق توافق عربي ودولي على الحلّ.

2. المحاور الرئيسية

تقترح الاستراتيجية المقترحة مجموعة من الآليات والوسائل والطرق، والتي تتوزع في 3 محاور رئيسة هي: المحور السياسي، والمحور الاجتماعي والاقتصادي، والمحور الأمني والعسكري.

أ. المحور السياسي

- تشجيع انطلاق عملية سياسية بحوار عراقي-عراقي موسّع يشمل الأطراف العراقية كافة للتوصل إلى ميثاق وطني عراقي جامع يُستند إليه في تعديل الدستور والقوانين اللازمة لاستئناف حياة سياسية آمنة

وشاملة وفاعلة وديمقراطية (قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، قانون اقتناء السلاح، المحكمة الدستورية، قانون مراقبة الدولة وديوان المحاسبة...)، على أن تهدف جميع هذه التعديلات إلى إرساء مبدأي: المساواة والمواطنة، بين جميع المواطنين العراقيين.

- عقد مؤتمر وطني عراقي جامع لتوحيد الدولة والشعب العراقي بلا إقصاء لتحقيق ما يلي:
 - وقف الاستنزاف الداخلي والخارجي للعراق وموارده وطاقاته.
 - توحيد العراق أرضاً وشعباً كدولة مستقلة كاملة السيادة على كل أراضيها الخالية من الوجود الأجنبي المسلح.
 - حشد الجهود الوطنية العراقية والعربية والإسلامية لعمليات البناء والتطوير والتنمية الشاملة وإعادة الإعمار خاصة في البنى التحتية.
 - الاتفاق على خارطة طريق محددة لإخراج العراق من هذه الأزمة المستمرة والمتجددة، بما في ذلك الضغط لتحقيق التوافق العربي والدولي والإقليمي على خارطة الطريق هذه لحلّ الأزمة بتصورات ناضجة أو بجدد إيجابي.
 - اتخاذ قرارات فعّالة لمعالجة البُعد الاقتصادي في الأزمة بوصفها رافعةً للبعدين الاجتماعي والسياسي وحل مشاكليهما الأساسية.
- تحقيق التوافق الوطني على استقلال الحكومة وأجهزة الدولة، ورفض الهيمنة الخارجية أو الاستقواء الداخلي أو الإقليمي أو الدولي بالمليشيات المسلحة، وتشجيع مختلف الأطراف على توحيد الخلافات والمحاصصات الطائفية عن إدارة الدولة، بما يضمن الحفاظ على السيادة الوطنية واحترام حقوق الإنسان.
- تطوير النظام السياسي ليكون نظاماً منفتحاً بلا محاصصة إثنية أو طائفية، وتوحيد الوزن السياسي للمواطنة العراقية بعيداً عن الدين والطائفة والعرق وغيرها، والمباشرة بعمليات الإصلاح الشامل، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش، وبناء نظام سياسي ديمقراطي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد، ومعالجة الفقر والبطالة الحقيقية أو المقنعة في جهاز الدولة.
- إجراء انتخابات عادلة وفق المقاييس العالمية الحرّة ووفق نظام انتخابي عادل ومتكافئ.
- معالجة مشاكل الانقسامات بين الكتل السياسية والتوصل إلى توافقات تحقق أغلب مصالح الكتل.
- استعادة العراق لهويته الوحودية العربية والإسلامية، والتخفيف من الهويات الفرعية الأخرى لتكون تحت هذه الهوية الجامعة مهما كانت مسمياتها (إثنية، طائفية، مناطقية، دينية.. إلخ).
- التوصل إلى أسس عملية لحلّ الميليشيات المسلحة وضبط السلاح بين أيدي المدنيين بنظام متكامل.

- إعادة التوضع في العلاقات الخارجية العراقية، الإقليمية والدولية، بما يضمن للعراق الحفاظ على سيادته واستقلاله، ولا يعيق التقدم نحو دولة العراق الخالية من المحاصصات الطائفية والتهemis الطائفي.
- تفعيل الدور العربي الإيجابي لصالح إعادة التوازن في العراق ولجميع قواه الفاعلة بغض النظر عن لونها الطائفي أو الإثني.
- تحقيق تراجع أساسي في التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي نظراً لخطورة استمرار الوضع الحالي على أمن العراق ودوره ومصالحه الإقليمية، وبوصف إيران دولة جوار أساسي للعراق يمكن أن تحظى بمكاسب اقتصادية وتجارية كبيرة معها في حال وقف تدخلها في شؤونه الداخلية.

ب. المحور الاجتماعي والاقتصادي

- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين (الكهرباء، الماء، الصحة، التعليم، المواصلات...).
- تهدئة الاحتقان الطائفي، وتعزيز وحدة المجتمع والبلاد، ووقف الملاحقات الطائفية بتهم غير حقيقية مثل الإرهاب والاجتثاث والتعاون مع النظام السابق وما شابه.
- تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية وإعادة تأهيل البنى التحتية المهترئة ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بوجه عام، خاصة في ظل أزمة وباء كورونا.
- ضبط الموازنة العامة وتخفيض نفقات الدولة من النفقات الجارية والإدارية، والتوسع بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي إضافة إلى القطاعات الخدمية الرئيسية.
- تعزيز موارد الدولة من القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، ورفد الاعتماد على النفط بتعظيم نشاط القطاعات الأخرى غير النفطية، وتهيئة المناخ الإنتاجي والاستثماري المناسب، وتعزيز دور القطاع الخاص ليحتل مكانته في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة تنظيم القطاع النفطي في كل مراحل الإنتاج والتصدير بما يضمن استعادة السيادة الوطنية لهذا القطاع.
- مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتخفيف عبء البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي (التضخم الوظيفي) بإطلاق شركات ومشاريع بشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف المحافظات، والعمل على توفير فرص العمل والحد من البطالة بتشجيع نشاط القطاع الخاص، وعدم الاعتماد على استيعاب القوى العاملة في جهاز الدولة، وتوجيه الأعداد الفائضة من العاملين في أجهزة الدولة إلى ميادين العمل الإنتاجية وتحفيزهم لذلك.
- ترشيد عمل السلطات بتعزيز أنظمة الإدارة الرقابية والحوكمة والتقاضي والشفافية والمساءلة الشاملة، والتي

تحدّ من الفساد والهدر، ووضع الخطط المبتكرة والحيوية الضامنة لإشراك الجمهور بشكل دائم، وخلق شراكات بالقرار مع منظمات المجتمع التخصصية على تنوعها.

ج. المحور الأمني والعسكري

- إعادة بناء العقيدة الأمنية والعسكرية العراقية وفق مقومات العراق الفكرية والاجتماعية والتاريخية والحضارية وتراثه العتيق.
- حلّ كافة المليشيات المسلحة، مهما كانت دوافع تشكيلها، لصالح جيش الدولة الواحد، وتحقيق الأمن الشامل في المجتمع (دولة بلا مليشيات).
- توسيع استقطاب العناصر الكفوة لإدارة أجهزة الأمن العراقية.
- إعطاء الأولوية لمواجهة المخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها البلاد.
- وقف أي تدخلات عراقية في الدول الأخرى، ووقف أي تعاون مع أطراف تهدد أمن الدول الأخرى.

3. التحديات

سعى فريق الأزمات العربي - ACT في صياغته لهذه الاستراتيجية أن تكون شاملة وقابلة للتطبيق، إلا أن هناك بعض التحديات والعوائق التي تواجه تطبيقها وغيرها من المقترحات الهادفة إلى الخروج من الأزمة العراقية، ومن أهمها:

- غياب أفق الحل السياسي الشامل في برنامج مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.
- غياب هيئة أو مؤسسة عراقية تقود حواراً صريحاً ومعمقاً بين مختلف الفرقاء الفاعلين في العراق، وبكل ألوان الطيف السياسي والفكري والطائفي والديني والمناطقي والإثني.
- قدرة هذه الاستراتيجية على إقناع مختلف الفرقاء الداخليين والخارجيين بأنها تحقق جزءاً كبيراً من مصالحهم، وعلى طمأننتهم بأنّها تجعلهم خارج المعادلة، أو تستهدفهم بشكل خاص.
- غياب الإرادة الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة العراقية.
- غياب الدور العربي الإيجابي والفاعل لإعادة العراق إلى دوره العربي المستقل عن التدخلات الإقليمية والدولية.
- استمرار التدخل الأمريكي العسكري والأمني والاقتصادي والسياسي في العراق.
- استمرار إيران بسياسة التدخل العميق اقتصادياً ومذهبياً وأمنياً وعسكرياً في العراق.
- الموقف الشعبي من بعض الخطوات الإصلاحية التي تمسّ الوضع الاقتصادي المباشر للمواطنين، كالتوجه لعلاج مشكلة البطالة المقنّعة في جهاز الدولة، وتوجيه القوى العاملة فيها إلى القطاع الخاص.

The Iraqi Crisis 2019- 2020: Towards an Exit Strategy

Executive Summary

In light of the Iraqi crisis's overall developments between 2015 and 2020, the Arab Crises Team – ACT at the Middle East Studies Center in Jordan decided to publish this report on the current crisis. The team has published an earlier report on the Iraqi crisis in September 2015. The new report aims to reach an exit strategy as a roadmap for Iraq to emerge from its ongoing crisis since the American occupation in 2003. The report considered the background of the crisis, its nature and description, and the local and external influential players. It provided the possible scenarios and the player's possible options as such.

The Iraqi crisis is considered complex, whose details include international, regional, and local factors. The main crisis pillars are:

1. The sectarian dimension in the political system based on quotas with the significant imbalance in managing state resources efficiently and justly,
2. The security dimension that overlaps between militias, the military and security apparatuses,
3. and the international and regional interference in Iraqi affairs, directly and through Iraqi forces.

The report discussed the fundamental transformations that the Iraqi crisis witnessed during the years 2019-2020, most notably the outbreak of widespread and varied sectarian and regional popular protests in various parts of Iraq, especially in the primary ruling parties' cities' influence.

The motives behind this development in the Iraqi crisis are referred to the weak role of the state in achieving social justice and controlling resources, the inability of successive governments to manage the state's essential services, the deepening of direct Iranian and US military and security intervention in Iraq under the pretext of fighting ISIS, in addition to the economic dimension, which is one of the most prominent manifestations of the crisis.

The widespread popular protests erupted in Iraq in October 2019, even in light of the Corona epidemic challenges that the demonstrators face. Furthermore, among its most essential demands: building an alternative, non-sectarian political environment, amending the constitution and changing the structures of provincial councils, the independence of the military establishment and its monopoly alone of armed forces and arms, the provision of essential services in the country, and the conduct of new parliamentary elections to be fair under national non-sectarian election law.

Despite several factors that weakened the strength of this popular movement, it was able to achieve several successes, most notably its continuation despite the difficulties, its distribution in the various regions of Iraq, and its success in dismissing the existing government and forming a new government (the government of Mr. Mustafa Al-Kazemi). The protests also succeeded in maintaining their peacefulness, despite all the security violence it faced.

The report believes that there are internal and external parties that have a significant influence on this crisis. The report concluded that local forces' policies and trends had become a reflection of the nature of relations between regional and international powers and their interests in Iraq. This relation has weakened the independent national will and made these parties face a significant challenge in reaching any settlement for many issues. The report analyzed the positions, policies, and interests of these parties and concluded that their Iraqi affairs interventions have led to this crisis's additional internal and external complications.

The report discussed the typical scenarios for the crisis. It identifies three possible scenarios:

1. The stalemate and the continuation of the crisis in its current state
2. The scenario of intensifying the crisis politically, socially, and in living conditions
3. The scenario of achieving national consensus and getting out of the state of this crisis
4. The team discussed the conditions for achieving each of these scenarios and highlighted their implications. The report set out several determinants to favor the more expected possible scenario. The report concluded that the crisis seems likely to alternate between the first scenario (stalemate and the continuation of the crisis in its current state) and the third scenario (national consensus and exit from the crisis). That might keep the possibilities of slipping into dangerous trends, if not reaching stability and unity among Iraqis on the road map to exit the crisis.

The report proposed an exit strategy based on the need to address three fundamental causes that emanate problems in several directions:

1. The absence of sectarian balance between parties and sects
2. Iranian and American influence
3. The aggravating living problems of people including the lack of essential services

The report provides Several recommendations in three main axes: the political, the social and economic axis, and the security and military axis.

Among the most important of these recommendations is to hold an inclusive Iraqi national conference that unites the state and the Iraqi people without exclusion. The conference aims to stop the internal and external depletion of Iraq's role and its resources. The suggested conference would reinforce the Iraqi state's sovereignty over all its territories free of the foreign armed presence. The conference ought to agree on a specific roadmap to get Iraq out of this ongoing and renewed crisis. The road map includes developing the political system to be an open system without ethnic or sectarian quotas and unifying Iraqi citizenship's political weight, away from religion, sect, race, and others.

Iraq would restore its Arab and Islamic unitary identity and relieves other sub-identities. The government has to dissolve armed militias and seize weapons in civilians' hands in an integrated system. The government would draw the re-positioning of Iraqi foreign, regional and international relations to guarantee Iraq the preservation of its sovereignty and independence and does not hinder its progress. The measurements have to satisfy the need to calm sectarian tensions and stop the sectarian prosecutions on false charges such as terrorism, eradication, cooperation with the former regime... etc. It is to control the general budget, reducing state expenditures from current and administrative expenditures, expanding investment in productive projects as the agricultural and industrial sectors. Moreover, to encourage investments in the primary service sectors and reorganizing the oil sector from production to export to ensure the restoration of national sovereignty over this sector. The government ought to combat administrative and financial corruption and reduce the government apparatus's masked unemployment burden.

The report recommends, in particular, to rebuild the Iraqi security and military doctrine according to the intellectual, social, historical, and civilizational principles of Iraq. It is to cuff-hand from Iraqi interference in other countries, to control and stop any Iraqi party's cooperation with any parties threatening other countries' security.

Table of Contents

Introduction	5
Background and Nature of the Crisis	6
The Crisis Description	7
Local and foreign Influential Players	11
Possible Scenarios	14
Exit Strategy	21
Executive Summary	26

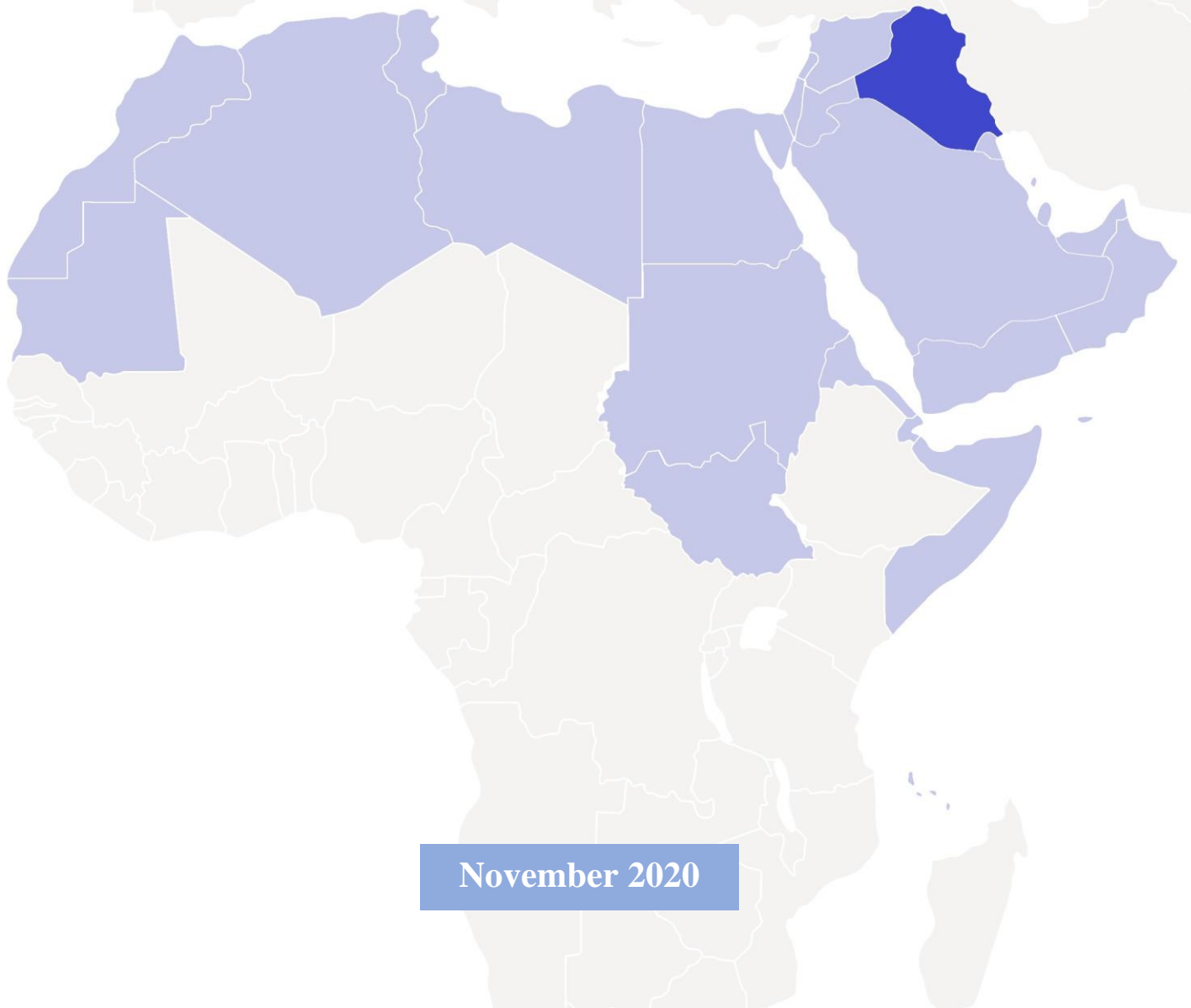


مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

Arab Crises Team-ACT

The Iraqi Crisis 2019- 2020

Towards an Exit Strategy



November 2020